فهرس

مقدمة 4
البريكس: قوة جيو-اقتصادية عظمى 5
صراع الاقطاب: بريكس في مواجهة الدول السبع G7 5
التّوسّع: بناء شراكات لتغيير قواعد اللعبة 7
عملة "البريك": صراع العملات يهدد عرش القطب الواحد 10
تحديات العملة الموحدة: تفكيك العثرات في عالم مشتعل. 11
الخاتمة 13
المصادر 14

مقدمة

خلال شهر آب 2023، ستكون جنوب افريقيا محطة هبوط رؤساء دول كبرى كالصين، روسيا، الهند، والبرازيل، او ما يعرف بتجمع دول "البريكس". تتجه الأنظار حول ما سينتج عن الاجتماع بين رؤساء هذه الدول في خضم الصراعات الدولية الحاصلة بين الدول الغربية من جهة والدول التي تدور في فلك روسيا والصين من جهة أخرى.

يكثر الحديث في الأوساط الاقتصادية عن مسار تراجع الدولار وهيمنته على اقتصاديات العالم، فمنهم من يرى بداية النهاية لعملة سيطرت على الأسواق العالمية والتجارية لعقود طويلة من الزمن، ومنهم من يستبعد ارتباط الاحداث الحالية على مستوى العالم بضعف الدولار. الواقع، ان الدولار لا يزال يسيطر على أكثر من 80% من المعاملات الدولية، وعلى ما يزيد عن 60% من احتياطيات الدول من العملات الاجنبية. لا منازع ولا وجود لمنافس امام الدولار حتى اليوم، فالـ 40% مما تبقى من احتياطيات العالم مقسّم على عدد كبير من العملات كاليورو، الين، الإيوان وغيرها.

تتسارع الاحداث العالمية منذ بداية الحرب الأوكرانية - الروسية في 2022، وينقسم العالم الى تكتلات وتحالفات تحكمها المصالح الاقتصادية، والتجارية، والعسكرية، والسياسية. تقود روسيا الى جانب الصين، حركة مناهضة للدولار عالمياً، تسعى الى التخفيف بدايةً من التعامل بالدولار الأميركي في المعاملات بين الدول وصولاً للتخلي عنه مطلقاً فيما بعد. حتى اليوم لم تنجح المبادرات بتشكيل جبهة عالمية وازنة لمواجهة الدولار، ولم تؤت التحركات العالمية أكلها الاّ في إطلاق اتفاقات ثنائية للتجارة. وحتى اليوم، لم تنجح الدول في الاتفاق على نظام عالميّ جديد يكون شبيهاً او أكثر ابتكاراً من النظام المالي الأميركي ونظام سويفت العالمي.

دول البريكس هي الأكثر حظاً لتكون السبّاقة في مواجهة الدولار الأميركي، الا ان المسار شائك وطويل طبعاً. هل ستنجح هذه الدول في الاتفاق على عملة موحّدة؟ وما هي التداعيات؟ في هذا التقرير، سنتعمّق في فهم قوّة دول البريكس، وأهدافها، وصولاً الى أهمية انشاء عملة موحدة، مروراً بدراسة تحديات العملة الموحدة.

البريكس: قوة جيو-اقتصادية عظمى

كلمة "بريكس" هي اختصار لدول البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا، شكلت تجمعاً غير رسمي بهدف تعزيز التواجد العالمي والتأثير على القرارات الدولية. لم تشكل هذه الدول تحالف عسكري شبيه بالناتو، ولا منطقة اقتصادية موحدة كتلك التي شكلها الاتحاد الأوروبي، ولا تجمع بين الدول بحدود جغرافية مشتركة، بل هي مجموعة دول منتشرة في ثلاث قارات تجمعها المصالح الاقتصادية أولاً.

تشكل دول البريكس مجتمعة قوة ديموغرافية ضخمة، حيث تشكل ما يزيد عن 40% من سكان العالم مع ما تفرضه هذه القوة من قدرات استهلاكية وقوة عمّالية ضخمة تكوّن ميزات تنافسية لدولها كالصين والهند. أما من الناحية الاقتصادية، تبلغ الصادرات السلعية عام 2022 ما يقارب 4.6 تريليونات دولار أي 20.7% من اجمالي الصادرات السلعية العالمية، في حين بلغت وارداتها السلعية 3.9 تريليونات دولار، ما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم. 25% من الاستثمار الأجنبي، وما يزيد عن 30% من الناتج الإجمالي العالمي مجتمعة ويُقدَّر إجمالي الاحتياطي النقدي الأجنبي المشترك لدول تجمع البريكس بنحو 4 تريليونات دولار. أما جغرافياً، تسيطر دول هذه المجموعة على مساحة 26% من الكرة الأرضية.

يتميّز تكتل دول البريكس بضم البرازيل كقوة اقتصادية رئيسية في اميركا الجنوبية، ودولة جنوب افريقيا التي تعتبر قوة مؤثرة في القارة الافريقية والدولة الأكبر فيها، الى جانب الصين القوة الصناعية والإنتاجية الأولى في العالم او كما يطلق عليها "مصنع العالم"، وروسيا وتأثيرها السياسي العالمي ودولة ذات احتياطيات من موارد الطاقة الأساسية إضافة الى موقعها الاستراتيجي عالمياً، والهند كأكبر دولة من حيث السكان في العالم وتتميز بالتقدم والنمو التكنولوجي والاقتصادي. تتنوّع هذه الدول من حيث شكل الأنظمة السياسية، وتتميز باعتمادها على تحرير الأسواق والتجارة والتنمية الصناعية وعلى الإنتاج. هذه الخصائص، تجعل من البريكس تكتلاً اقتصادياً وسياسياً فاعلاً في حال بدء العمل جدياً على تطوير الشراكات الاقتصادية ويجعل من قوّته وزناً وثقلاً في القرارات الدولية ومؤثراً في الأسواق العالمية.

صراع الاقطاب: بريكس في مواجهة الدول السبع G7

ظهرت مجموعة البريكس كمنافس لمجموعة غير رسمية أخرى كانت قد شكّلتها الدول الغربية وهي مجموعة الدول السبع "G7". هي عبارة عن منظمة تضم 7 دول من أكبر اقتصادات العالم: الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، واليابان.

في حين ان مجموعة الدول السبع تضّم أكبر اقتصاديات في العالم، الا انها على المستوى الديمغرافي، تعتبر الأقل تمثيلاً حيث لا تضم الا 10% من سكان العالم تقريباً. انخفضت مساهمة هذه المجموعة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما يزيد عن 45% الى ما يقارب 30% وذلك خلال العقدين الماضيين. وتشكل الصادرات السلعية 6.3 تريليونات دولار، أي تقريباً 28% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، فيما بلغت الواردات السلعية لنفس المجموعة نحو 7.6 تريليونات دولار، وبما يمثل نسبة 33.5% من إجمالي الواردات السلعية للعالم.

مجموعة الدول السبع، سعت جاهدة لتصبح قادرة على فرض قراراتها بشكل رسمي دوليّ، وان يكون لها دور في توجيه السياسات العالمية بشكل أكثر تأثيراً، الا انها رغم قوة البلاد المنضوية في هذا التجمع لم تستطع ان تكون مؤثرة كما رُسم لها في البداية.

تُعتبر المنظمات الدولية بالإضافة الى التكتلات التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية تعبيراً عن نموذج اقتصادي سياسي عالميّ جرى تأسيسه لفرض الهيمنة الأميركية خصوصاً والغربية عامةً على الدول الأخرى. فبعد انتصار الولايات المتحدة الأميركية في الحرب، وبعد مؤتمر برايتون وودز وتأسيس نظام اقتصادي عالمي كان للدول الغربية الكلمة الأقوى فيه على مستوى العالم، بقيت معظم الدول الأخرى تلعب دوراً ثانوياً في دفع التطور العلمي، والتكنولوجي، والعجلة الاقتصادية، والصناعية. وخلال السعي لتثبيت هيمنة النظام العالمي الجديد تم تأسيس مجموعة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات أخرى بهدف تثبيت الاستقرار النقدي والمالي حول العالم، وتقديم القروض التنموية حيث تعتبر هذه المؤسسات الملاذ الأخير للدول خلال الازمات. تعمّق عمل هذه المؤسسات وبرز أكثر عالمياً خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية القرن العشرين، وانحصار القوة العالمية بيد الولايات المتحدة فكانت بداية الأحادية القطبية.

منذ بداية القرن الواحد والعشرين، ومع بروز تحوّلات اقتصادية سياسية كبرى تمثلت ببداية صعود اقتصاديات الدول الناشئة تتميّز بديناميكيات تنموية جيدة، بدأ الحديث عن بداية انتقال مركز الثقل الاقتصادي ولو تدريجياً نحو الدول الناشئة. سعت الدول الخمس الناشئة الى تشبيك العلاقات فيما بينها بهدف خلق نموذج تنموي يسعى الى الخروج من النظام العالمي القائم بقيادة الولايات المتحدة ولبناء قوة مؤثرة في القرارات الدولية، وشكّلت هذا الدول الخمس مركز ثقل اقتصادي جديد صاعد.

في إطار سعيها للتطوّر وبسط النفوذ، تستنسخ مجموعة البريكس منظمات شبيهة بالمنظمات الدولية الغربية. أسست "بنك التنمية الجديد" في شنغهاي، و"صندوق بريكس" كبديل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. عادة ما تستخدم المؤسسات الدولية نفوذها على الدول لفرض شروطها بإدخال تغييرات هيكلية في اقتصاد الدول او في مراكز صنع القرار فيها، مما يؤهلها لتشجيع الدول او اجبارها على التحول نحو اقتصاد السوق المدعوم غربياً. لذا، ومن خلال منظمات شبيهة بتلك الغربية، تسعى دول البريكس الى دعم جهود الدول في التنمية وفي التدخل في رسم السياسات العامة للدول المستفيدة مما يجعل هذه الأخيرة قادرة على الانسحاب تدريجياً من المعسكر الغربي. يعتبر انشاء المنظمات الداعمة خطوة أولى في مأسسة عمل دول البريكس واشارة الى بداية بروز عالم متعدد الأقطاب.

التّوسّع: بناء شراكات لتغيير قواعد اللعبة

بداية، بنت الصين وروسيا مع الهند والبرازيل علاقات اقتصادية وسياسية جديّة اهّلتها لإنشاء تجمع البريك. فيما بعد، انضمت جنوب افريقيا الى هذا التجمع. يعتمد هذا التجمع على التوسع لضم العدد الأكبر من الدول المؤثرة والتي تكون في طور النمو والتنمية بشكل متسارع. لم يضم هذا التجمع دولاً أعضاء أساسيين جدد، بل سعت دول البريكس الى تكوين علاقاتها مع الدول الأخرى التي تهتم بتطوير اعمالها التجارية والاقتصادية. لم يشكل حتى اللحظة تهديداً جوهرياً للنظام العالم الأحادي طالما بقيت العلاقات محدودة ببضع دول. ولكن، في العقد الأخير، بدأ التغيير في المصالح الاستراتيجية بين الدول، واخذت الدول تطالب بالانضمام الى البريكس او الى مؤسساته للاستفادة من المميزات الاقتصادية والسياسية التي يشكلها هذا التجمع.

من المتوقع حدوث تغيير حقيقي في الأيام القادمة مع المكسيك، حيث تستعد الدولة التي تقع على الحدود مع الولايات المتحدة الأميركية، وتنخرط في المعاهدات التجارية والاقتصادية معها NAFTA (التي حلت محلها اتفاقية كندا والولايات المتحدة والمكسيك CUSMA) للانضمام إلى مجموعة البريكس. إذا ما حصل الأمر، ستكون هذه العملية هي إصابة مباشرة في صميم العلاقات الأميركية وتهديد استراتيجي لعلاقة الولايات المتحدة مع دول العالم الأخرى. سيُنظر الى الأمر على ان حلفاء الولايات المتحدة والغرب يشعرون بعدم الاستقرار في علاقاتهم، وفي انتقاص حقوقهم التجارية.

13 دولة حتى الان طالبت بانضمامها للبريكس. ومع انضمام هذه الدول، تتغير قواعد اللعبة الجيو-اقتصادية، والجيو-سياسية في العالم. نورد في الجدول أدناه أبرز الدول مع خصائصها الاقتصادية والسياسية الأساسية.

الدولة	الخصائص الاقتصادية والسياسية
إيران	- أكبر احتياطيات من الطاقة في العالم - مسيطرة على أحد أكثر المضائق تأثيراً في الحركة التجارية البحرية العالمية عبر مضيق هرمز
السعودية	- الشريك الأساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط - احتياطيات ضخمة من الموارد الاستراتيجية
الجزائر	- احتياطيات ضخمة من الغاز
مصر	- احتياطيات غاز - مسيطرة على قناة السويس - منتج أساسي للغذاء
الارجنتين	- أكبر اقتصاد في اميركا الجنوبية - منتج أساسي في أسواق الغذاء
أفغانستان	- مركز تجاري مهم في وسط آسيا - مركز حيوي للأمن الإقليمي
كازاخستان	- موقع استراتيجي وصلة الشرق بالغرب - احتياطيات جيدة من الطاقة
اندونيسيا	- عضو رئيسي في رابطة دول جنوب شرق آسيا - اقتصاد بقيمة تريليون دولار
نيكاراغوا	- من أكبر احتياطيات الذهب والمعادن في العالم
نيجيريا	- أكبر منتج للطاقة في أفريقيا
السنغال	- احتياطيات جيدة من الغاز
تايلند	- اقتصاد رئيسي في رابطة دول جنوب شرق آسيا
الامارات العربية	- من بين أكبر منتجي النفط والغاز في العالم

	- شريك أساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط - مؤثر في العالمين العربي والعالمي - مركز ثقل اقتصادي إقليمي ودولي

في حال انضمام هذه الدول الى البريكس، سينشأ كيان اقتصادي ضخم يشكل ناتج محلي أكبر بنسبة 30% من الولايات المتحدة، ويسيطر على ما يزيد عن 60% من احتياطيات الطاقة العالمية. وعلى الصعيد الديمغرافي، سيشكل أكثر من 50% من سكان العالم.

على الصعيد الجيو-سياسي، تتوسع دول البريكس بعلاقاتها بما يهدد المصالح الأميركية والغربية بشكل تدريجي. فالمصالح الغربية في افريقيا باتت تحت التهديد بعد توسع الصين في هذه القارة، وبعد تطور العلاقات بين البريكس والدول الافريقية. كذلك، تشكل دول البريكس خرقاً في جدار التحالفات الغربية، من خلال بناء علاقات مع أكثر الدول تأثيراً واهمية للغرب، كالسعودية والامارات مثلاً.

لكن ما هي الأسباب التي تدفع الدول الى التحرّك شرقاً نحو الصين للانضواء تحت تكتلاتها الاقتصادية؟ بداية، فرضت الأحادية القطبية على مجمل الدول نهجاً اقتصادياً واحداً يتوافق مع الاهواء الغربية دون النظر الى مدى نجاحه في الدول الأخرى. وقد استغلت الدول الغربية نفوذها في التأثير على الدول مما اعتبرته العديد من الحكومات تدخلاً في شؤونها.

لم تستطع الدول الضعيفة بناء أنظمة اقتصادية تنموية قائمة على الإنتاج، بل كانت عرضة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية لا سيما عدم الاستقرار في الأسواق الأميركية. في العقد الأخير، انتهجت الولايات المتحدة، بموافقة الدول الغربية ولاسيما دول مجموعة السبع، سياسات أكثر حدية وتأثيراً على الدول التي تخرج من هيمنتها. بدءاً من إيران، الى العراق، وسوريا، والعديد من الدول الأخرى. اشتدت الازمات مع بدء النزاع الروسي الأوكراني وضم جزيرة القرم، وتحوّل الى نزاع مسلح بين الدولتين مع بداية العام 2022. اتخذت الدول الغربية مواقف عدائية تجاه روسيا، وفرضت العقوبات التي اعتبرت من اقوى العقوبات التي طالت كل مفاصل الدولة وترافقت مع تجميد كامل احتياطيات الدولة الروسية في المصارف الأجنبية وعزلها عن النظام العالمي.

دفعت هذه العقوبات الدول الى التحرك بحثاً عن علاقات وشراكات اقتصادية وسياسية تحميها من أي عقوبات محتملة في المستقبل. ومع اتخاذ الصين وروسيا قرارها ببدء مرحلة المواجهة مع الدول الغربية،

كانت بداية انطلاق العلاقات مع العديد من الأطراف حول العالم لتشكيل شراكات ثنائية وجماعية. لذا، وفي ظل سوء استخدام الدول الغربية لقوتها ونفوذها، وفي ظل الازمات الاقتصادية التي تعصف بهذه الدول من تضخم مالي وركود اقتصادي، توجهت العديد من الدول الى المعسكر الآخر بقيادة الصين.

عملة "البريكس": صراع العملات يهدد عرش القطب الواحد

انهاء هيمنة الدولار، هي واحدة من الأهداف التي تسعى اليها العديد من الدول التي تدعم الخروج من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية. تربع الدولار على عرش العملات طيلة العقود الماضية ومنذ انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية. ارتبط الدولار بكل المعاملات التجارية الدولية وأصبح عملة ملاذ آمن تسعى الدول لامتلاكها كاحتياطي في بنوكها المركزية. من الخطأ الاعتقاد ان الدولار هو عملة ضعيفة وان بضع شراكات اقتصادية وسياسية قادرة على إزاحة هذه العملة عن عرشها بسهولة وفي وقت قصير. الواقعي، ان تحالف الدول وعزمها على تحصين اقتصاداتها من الازمات الأميركية، ومن العقوبات الغربية يدفع بالدولار الى منطقة الخطر والى اضعاف قوته في التعاملات دون انهاء هيمنته في السنوات المقبلة.

انتهجت الدول كروسيا والصين سياسات لمواجهة الدولار من خلال بناء الشراكات والتعامل بالعملات المحلية، إضافةً الى العديد من الدول الأخرى كإيران بهدف التخلص من العقوبات، والهند وبعض الدول في شرق آسيا وصولاً الى دول في أميركا الجنوبية وفي افريقيا. تبقى هذه الاتفاقات الثنائية تحركات تضعف الدولار بنسبة قليلة طالما ان هذه الدول ليس بمقدورها إتمام كامل المعاملات التجارية بغير الدولار. تطورت العلاقات بين الدول الى تشكيل تكتلات واتفاقات متعددة الأطراف لتطوير فكرة التعامل بالعملات المحلية او اختيار عملة قوية للارتكاز عليها، لكن طالما لم يكن هناك عملة قوية واحدة، ترتكز عليها معظم الدول في علاقاتها التجارية، لن تستطيع الدول في المعسكر المواجه للغرب من توجيه ضربة قاسية لهيمنة الدولار.

يجري الحديث مؤخراً عن إمكانية طرح عملة موحّدة لدول البريكس، تكون هي عملة التعامل مع دول هذا التكتل. وبناءً على ما تقدم في بداية هذا التقرير من نقاط قوة البريكس في حال انضمام العديد من الدول اليه، ونقاط القوة الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، **هل سيتمكن البريكس من مواجهة الدولار؟**

إذا ما تم اصدار عملة "البريكس"، فمن المحتمل ان تبدأ أولاً الدول في تجمع بريكس التعامل بها فيما بينها. الا انه وبسبب ان كل دولة من دول هذا التكتل، هي دولة ذات وزن اقتصادي في منطقتها، فمن

المحتمل ان تبدأ الدول المحيطة بدول التكتل في استخدام هذه العملة أيضاً بهدف تطوير علاقاتها التجارية مع هذا التكتل.

في حال تم انشاء التكتل النقدي الموحّد للبريكس، فسيكون ذو خصائص تختلف عن التكتلات النقدية الأخرى كالاتحاد الأوروبي، حيث ان هذا الأخير هو تكتل نقدي بحدود جغرافية متلاصقة ومحدودة، اما دول البريكس فهي خليط من دول متواجدة في عدة قارات تنتشر حول العالم مما يؤهلها لإنتاج سلع أكثر وبمميزات تنافسية أفضل. كذلك، يمكن لدول البريكس الاعتماد على بعضها البعض في تأمين اكتفائها الذاتي في الأسواق، والعمل على ضمان تدفق السلع الاستهلاكية للأسواق حتى في وقت الازمات والعقوبات السياسية التي من الممكن ان تُفرض عليها.

ستحتاج دول البريكس ان تجعل عملتها الموحّدة عملة ملاذ آمن للمستثمرين وأكثر جاذبية بحيث يُقبل الاخرين على حيازتها. اولاً، تمتلك دول البريكس احتياطيات نقدية كبرى جداً، كذلك، تحقق هذه الدول فائضاً كبيراً في ميزان المدفوعات يجعل عملتها جذابة وقليلة المخاطرة. أضف الى ذلك، تخطط دول البريكس ان تكون عملتها مقوّمة بالذهب والمعادن، مما يضفي عليها المزيد من الثقة في ثباتها ويضعف المخاطر المستقبلية. الا ان الذهب وحده لن يكون جذاباً للمستثمرين، الا إذا تم جعل السندات الصادرة بهذه العملة قادرة على دفع فائدة للمستثمرين، حينذاك، ستصبح العملة أكثر جذباً واستقراراً وتزيد القابلية لحيازتها كملاذ آمن، لاسيما إذا ما خفضت الدول الأعضاء مخاطر تخلفها عن سداد ديونها في المستقبل.

تحديات العملة الموحدة: تفكيك العثرات في عالم مشتعل.

لن يكون مسار انشاء عملة موحّدة معبّداً أمام دول البريكس، ولن يكون سهلاً عليها الاتفاق على توحيد العملية في العمليات التجارية. رغم مشاكل الجغرافيا السياسية الواضحة بين دول هذا التكتل، كالمشكلة الحدودية بين الصين والهند مثلاً، الا ان المصالح المشتركة الاقتصادية والتنسيق الفعال بين الدول كان أكثر مرونة في حلّ المشكلات. تبقى المشاكل التقنية هي الأكثر بروزاً. أولاً، يتطلب انشاء عملة موحدة الى انشاء نظام بنك مركزي خاص بدول البريكس وشبيه بالبنك المركزي الأوروبي لينظم عمل المصارف المركزية في الدول، وشؤون العملة الجديدة. ثانياً، التفاوض على عملة واحدة سيكون صعبًا نظرًا لعدم تناسق القوة الاقتصادية والديناميكيات السياسية المعقدة داخل منظومة البريكس. ثالثاً، ستحتاج دول البريكس

إلى الموافقة على آلية سعر الصرف، وانشاء آليات وأنظمة دفع فعالة وسوق مالية جيدة التنظيم ومستقرة وسائلة. رابعاً، يسبق انشاء عملة موحدة للبريكس ضرورة الاتفاق على نظام فعّال للدفع عابر للحدود بين الدول، وقد بدأت البريكس في التفاوض عليه ووضع اللبنات الأولى له منذ العام 2010. اتفقت هذه الدول على إطلاق آلية التعاون بين البنوك لتسهيل المدفوعات عبر الحدود بالعملات المحلية، التفاوض على انشاء عملة مشفرة للبريكس، كذلك على نظام دفع خاص بالعملات المحلية دون الحاجة للمرور عبر الدولار في المعاملات. بعد انشاء النظام المالي للمعاملات، ووضعه موضع التنفيذ يمكن البدء في الحديث جدّياً عن انشاء عملة بريكس موحّدة تحلّ ولو جزئياً في البداية محل الدولار في المعاملات بين دول هذا التكتل وشركائهم.

التغلب على المشاكل الداخلية في البريكس سيكون هو نقطة الفصل في بداية ظهور العملة الموحّدة. ففي حين تدعم الهند إزالة الدولار والتشجيع على التعامل بالعملات المحلية، وبعد ترتيب العلاقات مع روسيا في التبادل بين الروبل والروبية، من الممكن ان تفضّل روسيا التعامل بالإيوان الصيني بدل الروبية الهندية، خصوصاً ان حجم التجارة بين الصين وروسيا يفوق بأضعاف التجارة بين روسيا والهند. بلغت التجارة بين الهند وروسيا حوالي أكثر من 40 مليار دولار عام 2022، وارتفع حجم التجارة بين روسيا والصين في 2022 بنسبة 29.3% على أساس سنوي ووصل إلى 190.27 مليار دولار وتستهدف الدولتين تحقيق ما يقارب 200 مليار دولار عام 2023. وكانت قد فشلت المفاوضات في اقناع الروس للاحتفاظ بالروبية الهندية ضمن المعاملات، فالروس يفضلون استخدام عملة يمكن ان تلبي احتياجات اقتصادهم أكثر، لا سيما ان الايوان الصيني يزداد الاقبال عليه عالمياً كعملة صعبة ضمن الاحتياطيات. تشكّل هذه الثغرة تضارباً للمصالح الاقتصادية قد تعطّل الانتقال الى التعامل بالعملات الوطنية قبل الانتقال الى العملة الموحدة.

نتيجة النمو الكبير لحجم الاقتصاد الصيني مقارنة بالدول الأخرى للبريكس، وفي حال الانتقال الى تحرير التعامل التجاري بين دول البريكس وإلغاء التعريفات الجمركية، فمن الممكن ان يرتفع العجز التجاري الثنائي بين كل دول البريكس مع الصين وسيزيد الاعتماد على الأسواق الصينية أكثر مما يعمّق هيمنة الصين في هذه الدول. أخيراً، ومن جملة التحديات، هو اختلاف قوة العملات الوطنية بين الدول، حيث تتعرض عملة جنوب افريقيا الى التذبذب بشكل كبير، مما يعرقل جهود تثبيتها مقابل العملات الأخرى، دون وجود معايير وقوانين تنظم عمل العملات داخل التكتّل.

صحيح ان التحديات كبيرة وشائكة، ومن الممكن ان تكون حجر عثرة أمام دول البريكس خلال مسيرها نحو تنظيم وتطوير علاقاتها، الا ان هذا التكتّل أثبت منذ نشأته، انه كان قادراً على تفكيك العديد من العثرات ومجابهة التحديات رغم كل التغييرات والتقلبات على صعيد السياسة الدولية.

الخاتمة

كثرت التحاليل والشكوك حول جدوى محاربة الدولار والهيمنة، وتكثر السيناريوهات الممكنة لحرب العملات المقبلة، بعد عقود من تربّع الدولار على العرش وسيطرة الولايات المتحدة على كل مفاصل الأسواق العالمية المؤسسات الدولية. الأكيد ان مسار التخلي عن الدولار قد انطلق، وتكثّفت الجهود الرامية الى تسريع الوصول اليه مدعومة بتسارع الاحداث العالمية الاقتصادية والسياسية. والأكيد ايضاً، ان الدولار عملة متجذرة في أصل الاقتصاد العالمي الحالي واقتلاعه لن يكون بالشيء اليسير، وأمام كل ضعف للدولار واضعاف للهيمنة الأميركية، سيحرّك الغرب كل أسلحته الممكنة لوقف هذه الجهود. الا انه من الممكن، انه مع كل تحرّك غربي عدائي تجاه دول الشرق ومن يدور في فلكها، تزداد فرص سقوط الدولار عن عرشه.

بعد فقدان الولايات المتحدة القدرة على كبح مسار تفوّق الصين، وبعد اعلان الصراع المباشر مع الروس، وفشل العقوبات على إيران واتحادها مع الدول الاخرى، وسقوط مخططات احتواء الازمات في العديد من الدول، وانقلاب العديد من الأنظمة السياسية لصالح التحرر من الهيمنة، ترتفع أصوات المطالبين بالتخلي عن الدولار. تستفيق الشعوب يوماً بعد يوم، على فكرة ان الدولار ليس قدراً لأنظمتها الاقتصادية، وان البدائل تصبح شيئاً فشيئاً متاحة.

في الحروب الاقتصادية لا حدود ولا توقعات، بل من الممكن ان تتحرك الأسواق بما لا تشتهي الدول، وتتسارع الاحداث أسرع مما كان متوقعاً سلباً كانت أم ايجاباً. لن ينهار الدولار دفعة واحدة، بل سيفقد قوته تدريجياً مقابل ارتفاع قوة العملات الأخرى، ومع كل ضعف للدولار، نقترب أكثر من سقوط الأحادية القطبية في توجيه سياسات الدول ومؤسساتها، وتتبلور أكثر بروز عالم متعدد الأقطاب بمؤسسات ذات توجهات مغايرة للغرب لاسيما ان الجهود لا تتوقف على تكتل البريكس بل من الممكن ان تنتقل الى تكتلات أكثر توسعاً كمنظمة شنغهاي مثلا إذا ما تشاركت البريكس الخطط والاهداف.

المصادر

العربية - ما أهمية مجموعة السبع في الاقتصاد العالمي مع استمرار مطالبتها بدور قيادية.

العربية – إيجابيات وسلبيات الانضمام لمجموعة البريكس

الميادين - "البريكس".. القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

الميادين – روسيا ضمن افضل 5 شركاء تجاريين للهند

https://arabic.cnn.com/world/article/2023/06/15/egypt-is-applying-to-join-the-brics-reduce-dependence-on-dollar

https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-02-11-1.4366960

https://www.wilsoncenter.org/blog-post/brics-rivalry

https://foreignpolicy.com/2023/04/24/brics-currency-end-dollar-dominance-united-states-russia-china /

https://fortune.com/2023/06/25/dollar-reserve-currency-brics-brazil-russia-india-china-south-africa /

https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-06-01/brics-nations-say-new-currency-may-offer-shield-from-sanctions

https://www.omfif.org/2023/06/brics-common-currency-would-be-no-threat-to-the-dollar /

https://www.orfonline.org/expert-speak/brics-currency-is-it-a-feasible-idea /

https://www.silkroadbriefing.com/news/2023/03/27/the-brics-has-overtaken-the-g7-in-global-gdp/

https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/17/intra-brics-2022-trade/